Distribution: Restricted
Original: English

REPL.VI/4/R.3
البند 4 من جدول الأعمال

26 September 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق – الدورة الرابعة

روما، 9 – 10 أكتوبر/تشرين الأول 2002

معايير ومبادئ وضع وتنفيذ نظام
في الصندوق للمخصصات القائمة على أساس الأداء

Document : *282246*
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

	رقم الصفحة
أولا – المقدمة	3
ثانيا – الأساس الراهن للالتزام بموارد القروض	3
ثالثا – كيف واجه الصندوق الإطار التمكيني وقضايا الأثر	5
رابعا – القضـــايا المترتبة على إدماج معايير الأداء مستقبلا في تحديد المستوى المرتقب ونوع الدعم المقدم من الصندوق للعمليات القطرية للحد من الفقر	6
خامسا – نحو نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء	8
سادســـا – الخطوات التالية	14

أولا – المقدمة

1 – اتفق في الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق على أن تعد إدارة الصندوق وثيقة تبين المعايير والمبادئ الرئيسية لنظام تخصيص للموارد في الصندوق يعكس الأداء القطري. وقد وضعت مؤسسات مالية دولية أخرى (بما في ذلك المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي) مثل هذه النظم. بدأت المؤسسة الدولية للتنمية بتطوير نظام تصنيف الأداء القطري بتخصيص الموارد منذ عام 1998 (ضمن إطار جولتي المناقشات 12 و13 للمؤسسة) على أساس التقييمات القطرية السياسية والمؤسساتية. أما مصرف التنمية الأفريقي فقد طور وإستخدم منهجية صندوق التنمية الأفريقي القائمة على أساس الأداء لتقرير تخصيص الموارد، منذ عام 1998 أيضا، وكانت النتائج المنبثقة عن هذه المنهجية متسقة مع تلك التي أقرها البنك الدولي. وبالنسبة لمصرف التنمية الآسيوي فقد عدل عام 2001 نظام تخصيص الموارد القائم على أساس الأداء الذي اعتمده عام 1998 كي يغدو مشابها جدا للنظام الذي يستخدمه البنك الدولي لتخصيص موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ولا تعتبر هذه الأنظمة الثلاثة متطابقة تماما إلا أنها تشترك في بعض الخصائص الأساسية التي غدت مألوفة للعديد من البلدان منذ عام 1998.

2 – وحتى يمكن للصندوق أن يسير بعملياته على نفس الخط العام المألوف في المؤسسات المالية الدولية، يجب عليه أن يقرر ليس ما إذا كان عليه أن يطبق هذا النظام أم لا، وإنما كيف يفعل ذلك بشكل يعبر عن المهمة التي يتميز بها ويلتزم بإجراءاته التشغيلية (مثل التوجه نحو تحقيق أثر حافز على استمرار التحسن من خلال عمليات المشروعات/البرامج وليس من خلال دعم ميزان المدفوعات أو الدعم المباشر للميزانيات)، ويستفيد من الإمكانات والخبرات والممارسات القائمة. وقد قامت جميع المؤسسات المالية الدولية بمواءمة من هذا القبيل للنهج العام المشترك مع الخصائص المؤسساتية الخاصة بها. وفي معرض مناقشة الحاجة إلى وجود مثل هذا النظام في الدورة الثالثة لهيئة المناقشات الخاصة بالتجديد السادس للموارد،تم تحديد الأداء تحت عنوانين رئيسيين هما: (i) *الأداء القطري* من حيث وضع إطار (أو أطر) سياساتي ومؤسسي من أجل الخفض المستدام للفقر الريفي؛ (ii) *أداء الحافظة* الذي يعرف بأنه الأداء السابق للقطر المعني فيما يتعلق بكفاءة استخدام موارد القروض المقدمة من الصندوق لتحقيق أثر واسع ومستدام يمكن قياسه بمعدل خفض الفقر الريفي. وتناقش هذه الوثيقة المبادئ والمعايير الرئيسية التي قد تستخدم لوضع وتنفيذ نظام لتخصيص الموارد في الصندوق بما يعبر عن مستوى الأداء القطري على النحو الذي تم تعريفه بشكل عام آنفا، كما أنها تبين الخطوات المطلوبة لوضع هذا النظام موضع التنفيذ عمليا.

ثانيا – الأساس الراهن للالتزام بموارد القروض

3 – تتوقف عمليات الصندوق الإقراضية الراهنة على ما يلي:

- إجمالي الموارد المتاحة لتأسيس العمليات ودعمها؛
- الاحتياجات القطرية التي يعتمد قياسها على جملة أمور منها مدى عمق الفقر الريفي، وعدد فقراء الريف، وتوافر الموارد الوطنية، والتزام الشركاء الإنمائيين الآخرين؛

- الفرص المتاحة للإسهام في إطار المشروعات والبرامج الفردية في المجالات الحيوية لخفض معدل الفقر الريفي على النحو الذي تم تعريفه في *الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006* وبما يتفق والأحوال الإقليمية المحددة في الاستراتيجيات الإقليمية المطبقة في كل من الأقاليم المشمولة بعمليات الصندوق؛
- التزام الحكومات والشركاء الإنمائيين المحليين باتباع نهج للتصدي للقضايا الرئيسية لخفض الفقر الريفي يتفق وما حدده الإطار الإستراتيجي للصندوق (أي تمكين فقراء الريف بشكل فعال من التغلب على فقرهم)؛
- تاريخ مستوى الأداء التنفيذي (العلاقة العريضة بين المدخلات والنواتج/الأثر) للبرامج/المشروعات المدعومة من الصندوق في البلدان التي تم تحديد فرص إستراتيجية فيها، وقدرة هذه البلدان على استيعاب واستخدام الموارد الإضافية.

4 - حافظة الصندوق هي حافظة مشروعات وبرامج. ويتم تخطيط الالتزام بالموارد لأنشطة محددة للمشروعات/البرامج، من قبل الأقسام الإقليمية، في إطار مخطط مرن مدته ثلاث سنوات متصلة. ويتم التعبير عن الالتزامات في شكل قروض للمشروعات/البرامج وفقا لمبررات تقوم على أساس الفرص المتاحة للمشروعات/البرامج الفردية وتحقيق أثر مستدام في خفض الفقر وفقا للأولويات التي تحددها وثائق الفرص الإستراتيجية القطرية (التي تعبر بوضوح عن الأحوال القطرية وتتوقع الأثر المنتظر مسترشدة بالتجارب السابقة وبتحليل العوامل المؤسسية والسياساتية التي تؤثر في أنشطة المشروعات/البرامج المقررة). ويعتبر اعتماد وثائق الفرص الإستراتيجية القطرية شرط لإدخال المشروعات/البرامج في ذخيرة الأنشطة الإنمائية. ويعبر هذا النظام (أنظر الشكل1) عن الرغبة في تعظيم أثر كل مشروع/برنامج باستغلال أفضل الخيارات المتاحة في كل إقليم جغرافي.

5 - بصرف النظر عن أن الصندوق لم يستخدم نظاما توقعيا للمخصصات القطرية قائم على أساس مستوى الأداء فإن فهم الصندوق للأحوال المؤسسية والسياساتية وتقييمه لأثر المشروعات/البرامج السابقة (والعوامل التي تسهم في تحقيق هذا الأثر) تلعب بالفعل دورا حاسما في وضع الاستراتيجيات القطرية وتقييم البرامج/المشروعات ومتابعتها. وهذه العوامل تحدد المجالات الإستراتيجية التي يتعين التركيز عليها داخل القطر وكيف ينبغي العمل على تحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية. ويستفيد الصندوق، في سياق وضع خططه الإستراتيجية، من وجهات نظر ومفاهيم وتجارب أصحاب الشأن القطريين والشركاء الإنمائيين الدوليين. والواقع أن المهمة المنوطة بالصندوق مهمة محددة بجلاء، إذ أنه يعمل على الاستجابة للأحوال والتجارب التي تؤثر بشدة في إمكانية تحقيق أثر يحد من الفقر الريفي.

6 - كان الشكل العام للالتزام بموارد الصندوق (بما في ذلك التوزيع القطري) يعبر لاحقا عن الأحوال المؤسسية والسياساتية على المستوى القطري، وعن التجربة السابقة في تحقيق الأثر المنشود (أي الاستجابة للأحوال التي استخدمت كمؤشرات الأداء). وكان ينظر إلى البلدان بشكل عام على أنها توفر الظروف السياساتية والمؤسسية الإيجابية لخفض الفقر الريفي، وفي حالة النجاح في تنفيذ مشروعات/برامج سابقة، فإنها يمكن أن تحصل على قدر أكبر من الموارد. وهذا الشيء متوقع في إطار نظام تقوده الفرص المتاحة لتحقيق أثر مستدام وقابل للتكرار، لأن هذه البلدان هي على وجه الدقة التي تتاح فيها فرص واعدة للاضطلاع بالمشروعات والبرامج بشكل أكثر انتظاما. كذلك فإن البلدان التي تتوافر لها أطر سياساتية ومؤسسية قوية هي التي تحظى أكثر من غيرها بالقروض البرنامجية.

7 – سمح هذا النهج للصندوق بأن يحقق أثرا ملحوظا ويحافظ عليه. وفي حين يستمر الصندوق، كغيره من المؤسسات الإنمائية الأخرى، في التصدي للتحديات المتمثلة في تنفيذ نظام لإعداد التقارير يتسم بالشمول والسرعة ويحدد الأثر الكمي للأنشطة، فقد أشار اثنان من تقارير التقدير الخارجي للصندوق إلى تحقيق نجاح عريض في تحقيق الأثر المباشر المنشود.[1]

الشكل رقم إجراءات عقد التزامات القروض

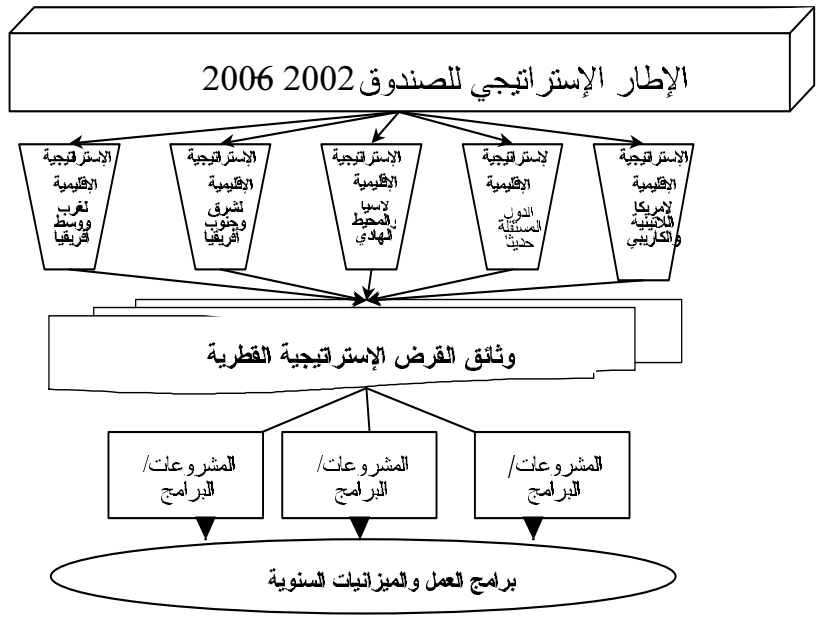

ثالثا – كيف واجه الصندوق الإطار التمكيني وقضايا الأثر

8 – يسلم الصندوق، كغيره من المؤسسات الإنمائية، تسليما تاما بتأثير المؤسسات العامة والسياسات الوطنية على المجرى العام للتنمية في المستقبل (بما في ذلك قابلية المبادرات التي يدعمها للاستدامة والتكرار). كما يسلم بالحاجة إلى مراعاة مستوى أداء المشروعات/البرامج السابقة في تحقيق أثر مستدام لها عند النظر في تخصيص الموارد. وتمشيا مع التوصيات الواردة في خطة العمل المؤسسية (1999) يعمل الصندوق على:

القضايا المؤسسية والسياساتية

- رفع مستوى المشاورات حول القضايا السياساتية والمؤسسية الوطنية وتحديدها وزيادة المشاركة في الحوارات السياساتية والمؤسسية ذات الصلة؛

1 تحديات الفقر الريفي: دور الصندوق ، 1994، إعداد Attiga, A.A., Head, Pineiro, ME., Rovani, Y. and Sene, D, والاستعراض الخارجي لنتائج وأثر عمليات الصندوق: الوثيقة REPL. VI/3/R.2, في 19 يونيو/حزيران 2002.

- الاستثمار في تنمية الإمكانات الوطنية لاستكشاف وتنفيذ التغيير السياساتي والمؤسسي في إطار البرامج والمشروعات، والتركيز بشكل خاص على قدرة فقراء الريف على القيام بدور فعال من خلال التأثير على التحول المؤسسي ودفعه على المستويات المحلية والوطنية؛
- اعتبار التقدير والتحليل السياساتي والمؤسسي عناصر أساسية في وثائق الفرص الإستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات/البرامج.

القضايا المتعلقة بالأثر

- وضع إطار منطقي تشاركي (الإطار المنطقي) في صلب تخطيط المشروعات/البرامج ونظم رصدها؛
- إدخال التحسينات على نظم رصد المشروعات/البرامج التي يديرها شركاء الصندوق الوطنيون المعنيون بالتنفيذ؛
- العمل مع المؤسسات المتعاونة في تحسين الإشراف والإبلاغ المتعلقين بالقضايا الرئيسية لتحقيق الأثر وإعداد التقارير؛
- استكشاف الخيارات المتاحة لتعزيز الدعم المباشر الذي يقدمه الصندوق للمشروعات/البرامج (من خلال الإشراف المباشر والإشكال المختلفة للتمثيل على المستوى الميداني).
- تحسين عملية استعراض الحافظة؛
- ضمان إعداد جميع المشروعات لتقارير عن مستوى الأداء لدى إنتهاء المشروعات بالشكل والنوعية التقنية المتفق بشأنهما؛
- إدراج تحليل الدروس المستفادة/الأثر في جميع وثائق الفرص الإستراتيجية القطرية ووثائق تصميم المشروعات/البرامج؛

9 - أبرز الاستعراض الخارجي لنتائج وأثر عمليات الصندوق الحاجة إلى تحقيق المزيد من الإنجازات في مجالات الحوار والتحليل المؤسسي والسياساتي والقابلية للتكرار وتقدير الأثر. وهذه التوصية تتفق مع التقدير الداخلي الذي أجراه الصندوق عن احتياجات التنمية المؤسسية الإستراتيجية. فضلا عن ذلك تهدف العملية الجديدة التي أطلقها الصندوق في مجال الميزنة والتخطيط الإستراتيجي إلى معاملة هذه الاهتمامات كبنود ذات أولوية لدى تخصيص الموارد البشرية والمادية للصندوق.

رابعا – القضايا المترتبة على إدماج معايير الأداء مستقبلا في تحديد مستوى ونوع الدعم المتوقع من الصندوق للعمليات القطرية لخفض الفقر

10 - بالنظر إلى أهمية البيئة المؤسسية والسياساتية الوطنية للتنمية وتحقيق النجاح المستدام وقابلية التكرار لاستثمارات المشروعات/البرامج أصبح من الممارسات المعتادة لدى مؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة الأطراف إدماج تقدير هذه العوامل بشكل شفاف وواضح في النظم التي تحكم الالتزام بالموارد على جميع المستويات.

إدماج تقدير القضايا السياساتية والمؤسسية

11 - إن الأسلوب المتبع في إدخال متغيرات البيئة السياساتية والمؤسسية في نظم تخطيط الموارد والالتزام يختلف بالضرورة بين المؤسسات وفقا للقطاعات التي تشترك فيها وأهداف وأنماط تدخلاتها.

12 - مثال ذلك أن المؤسسة التي تركز على الصحة العامة (كعنصر يساهم في خفض الفقر) سوف تعمل، ويجب عليها أن تعمل، على إبراز عوامل سياساتية ومؤسسية تختلف نوعا ما عن العوامل التي تبرزها مؤسسة تعمل في مجال التنمية الريفية وتهتم بوضع أشد الناس فقرا في هذه العملية. وقد لا تكون المتغيرات المستخدمة متناقضة ولكنها قد تكون مختلفة على الأكيد. وفي هذا السياق قد يكون من المفيد النظر في متغيرات الإطار من منطلق فئتين، عامة وقطاعية:

- المتغيرات *العامة* تتعلق بأحوال أساسية معينة تؤثر في نجاح أي مبادرة تستهدف خفض الفقر في بلد ما. وهذه المتغيرات تكون مشتركة عادة بين جميع المؤسسات الإنمائية؛
- المتغيرات *القطاعية* تعبر عن أحوال محددة لا بد منها لنجاح المبادرات في مجال أو نوع بعينه من النشاطات (مثل خفض الفقر الريفي من خلال التعزيز الاقتصادي والاجتماعي للفقراء). وتختلف هذه المتغيرات وفقا للتركيز القطاعي للمؤسسة المعنية.

13 - بينما يوجد تفاهم عريض بأن التنمية السياساتية والمؤسسية تؤثر فعلا في نمط التنمية ومعدلها، وأن هذه القضايا ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لدى تخصيص الموارد من أجل الأنشطة الإنمائية، فليس هناك "علم مضبوط" لتقدير العلاقات وقياس وزن الاحتمالات. والواقع أن العوامل السياساتية والمؤسسية شديدة التنوع وليس من السهل تقديرها كميا، وتواجه كل مؤسسة إنمائية تحديات في ترجمة هذه العوامل إلى شكل من أشكال جداول قياس "البيئة السياساتية والمؤسسية المواتية". وإنما يتم ذلك من خلال عملية يجب أن تتضمن تقدير طائفة عريضة من التطورات والتوصل في النهاية إلى وضع ينطوي على مجموعة من الفئات العريضة (مثال ذلك التقدير المؤسسي والسياساتي ذو المستويات الستة الذي يطبقه صندوق التنمية الأفريقي والذي يتراوح بين "يصلح لفترة ممتدة" وبين "لا يصلح إطلاقا لفترة ممتدة")[2].

14 - تضفي المؤسسات المختلفة خبرات وقدرات تحليلية متفاوتة على عملية التقدير بما يعبر عن مهامها وإجراءاتها التشغيلية. ولا يتمتع الصندوق بميزة نسبية في قياس "المتغيرات العامة" المشار إليها أعلاه، وإن كان من المطلوب منه، بحكم المهمة المنوطة به، أن يفسرها بطريقة محددة جيدا. وعلى وجه الخصوص، يتوجب على الصندوق، أن يفسر أو يدعم تفسير هذه المتغيرات العامة من منظور أهميتها للخفض المستدام للفقر، وإدماج/إشراك الفقراء اجتماعيا (ولا يشمل ذلك العوامل العامة فقط ذات الصلة بالإطار القانوني/التنظيمي وإنما يشمل كذلك، مثلا، مدى توجيه الانفاق العام فعلا إلى الفقراء بما يمثل استجابة كمية معقولة لمتطلباتهم).

15 - اكتسب الصندوق بالفعل خبرة عظيمة في وضع تحديد ملموس ومفصل للعوامل المؤسسية والسياساتية القطاعية التي تؤثر أكثر من غيرها في نجاح عملياته، أي العوامل السياساتية والمؤسسية التي تؤثر بشكل مباشر في تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم. والواقع فإن انخراط الصندوق المركز والمستمر في هذا المجال قد اعطاه دورا خاصا في تحديد القضايا السياساتية والمؤسسية التي تؤثر في خفض الفقر الريفي، لاسيما أن هذه العوامل أخذت

2 صندوق التنمية الأفريقي مؤشرات ومنهجية تقدير الأداء القطري.

تتحول في إطار العولمة والتحرر الاقتصادي واللامركزية السياسية والإدارية، ويتضمن هذا الدور أن يكون الصندوق هو المصدر الأول لوضع تقديره الداخلي للأداء القطاعي ولكنه ينبغي أن يتضمن أيضا زيادة المشاركة في عمليات التقدير والتخطيط في إطار مشاورات عريضة عن المبادرات المختلفة مثل استراتيجيات الحد من الفقر، وهو ما يمثل مجموعة من العمليات التي تضع هدفا محددا لعمليات التخطيط والميزنة الإستراتيجية.

دمج تقدير الأداء المتعلق بالأثر

16 - إن استخدام "مؤشرات الأداء" في تخصيص الموارد ينطوي عادة على قضيتين هما نوع "الأداء" السياساتي والمؤسسي المشار إليه أعلاه، وثانيا الأثر المستهدف من التدخلات الإنمائية السابقة (المستخدمة كأساس لتقدير الأثر المحتمل للتدخلات المقبلة)[3]. والمؤشر الأخير يعبر عن الفهم المنطقي بأنه إذا لم تنجح التدخلات في الماضي فقد لا تنجح أيضا في المستقبل إذا لم تتغير الظروف، وهذا المنطق ينبغي أن يؤثر في تخصيص الموارد. وفي هذا السياق فإن العامل الأكثر حسما ليس تاريخ الأداء القطري بأكمله فيما يتعلق بتحقيق الأثر المنشود (يمارس الصندوق عمله في بعض البلدان لمدة ربع قرن تقريبا من التغييرات السياساتية والمؤسسية الكبرى) وإنما هو الاتجاهات الأحدث في أداء التنفيذ.

17 - وكما هو الحال فيما يتعلق بتحليل العوامل المؤسسية والسياساتية فإن التحدي المتمثل في ترجمة هذا الفهم المنطقي إلى تحليل متعمق للاحتمالات إنما هو تحد معقد، غير أنه من الممكن تحديد القضايا الوطنية الهيكلية والتنظيمية والسياساتية التي تحكم تنفيذ المشروعات وأثرها، ويقدم الصندوق تقارير منتظمة عن هذه القضايا في إطار استعراض المشروعات والحافظة.

18 - استثمر الصندوق كثيرا في أنشطة التقييم التي يقوم بها، وفي دعم الرصد والتقييم التشاركي على مستوى المشروعات/البرامج القطرية. ومع ذلك لا بد من إدخال المزيد من التحسينات من حيث التوقيت وشمول التقارير المقدمة من المشروعات/البرامج الجارية التي يدعمها (ولا يديرها) الصندوق بغرض إرساء نظام شفاف لتخصيص الموارد على أساس الأداء، وسوف يتحسن ربط المخصصات بالأداء عندما تكون أداة قياس الأداء ذاتها أكثر فعالية. هذا هو التحدي الذي يواجه المجتمع الإنمائي في عمومه، وبالتأكيد فسيستفيد الصندوق من الجهود المشتركة في هذا المجال.

خامسا – نحو نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء

19 - يعكس تبني المؤسسات المالية الدولية (وغيرها من موارد التمويل الإنمائي) لنظم توقعية لتخصيص الموارد للبلدان على أساس الأداء، الإدراك المتزايد للأهمية الهائلة للإطار المؤسسي والسياساتي العام والقطاعي في عملية خفض الفقر، وضرورة التأكد من أن المساعدات التي تحصل عليها البلدان من أجل خفض الفقر تستجيب، من بين ما

3 تقدير الأداء القطري في صندوق التنمية الأفريقي يجمع بين التقدير السياساتي والمؤسسي القطري وبين تقدير أداء الحافظة القطرية. كما أن تقدير الأداء القطري في البنك الدولي يجمع بين التقدير السياساتي والمؤسسي القطري وبين ترتيب درجة تنفيذ الحافظة وكذلك، إذا أمكن، تعديل سوء ممارسة السلطات. ويختلف الثقل المعطى لهذين العاملين باختلاف المؤسسات كما تختلف أيضا معايير التقدير ذاتها فيما بينها.

تستجيب إلية، للجهود التي تبذلها هذه البلدان لإنشاء إطار سياساتي ومؤسسي يمكنها من خفض الفقر. والواقع أن الهدف مـــن ذلك هو دمج هذه العوامل بأسلوب شفاف في عملية تخصيص الموارد بما يمهد الطريق ليس فقط للاستثمار وإنما أيضا للحوار السياساتي والمؤسسي.

20 - إن التحدي الذي يواجهه الصندوق في وضع نظم توقعية لتخصيص الموارد على أساس الأداء تحد مزدوج:

- التحدي التقني الذي يواجه وضع إجراءات فعالة ذات صلة بالتطور السياساتي والمؤسسي (العام والقطاعي- وفـــيما يتعلق بالجانب القطاعي فإن القطاع الذي يخص الصندوق هو قطاع خفض الفقر الريفي وليس الإنتاج الزراعـــي وحـــده)، وكذلـــك قد يمتزج أداء الأثر باعتبارات أخرى توجه تخصيص الموارد، (مثال ذلك أن أســـلوب *التخصيص الدليلي* المستخدم في صندوق التنمية الأفريقي مستمد من تطبيق عاملي السكان والدخل الفردي على الموارد المتاحة مع استخدام تقدير الأداء القطري كعامل تعديلي في التخصيص الدليلي للموارد) مـــع ترك مسألة توخى المرونة في تخصيص الموارد إلى الظروف الخاصة، مثل تقديم الدعم في حالات ما بعد الصراعات أو تقديم الدعم لمواجهة الكوارث،
- الـــتحدي المتمـــثل في *الأهداف الاستراتيجية* بهدف ضمان استمرار توجه التزامات الصندوق بأفضل **الفرص** المتاحة لتكرار الأنشطة واستدامة أثرها وليس بمجرد 'الحصص القطرية'.

21 - يمكـــن للصندوق، كغيره من المؤسسات المالية الدولية، التغلب على هذه التحديات ضمن أطر تنظيمية ومالية مقبولة طالما أن مواجهة هذه التحديات تتم بشكل ملموس وعملي مع ربطها بالعمليات الجارية الداخلية والخارجية.

التحدي *التقني*

22 - فيما يتعلق بالصندوق يتضمن هذا التحدي تقدير الأداء على ثلاثة مستويات، أي تقدير ما يلي:

- البيئة السياساتية والمؤسسية العامة التي تؤثر في خفض الفقر[4]؛
- البيئة القطاعية السياساتية والمؤسسية التي تؤثر في خفض الفقر الريفي على وجه التحديد؛
- القضايا المؤسسية التي تؤثر في قدرة البرامج والمشروعات على إدارة الموارد للتأثير بشكل فعال في خفض الفقر الريفي.

23 - **البيـــئة السياساتية والمؤسسية العامة التي تؤثر في خفض الفقر**. ينبغي للصندوق، فيما يتعلق بهذا المجال، ألا يعمـــل علـــى وضـــع أو استخدام معايير تختلف جوهريا عن تلك التي تشكل جزءا من توافق الآراء حول التنمية. ولحســـن الحـــظ توجد بالفعل عمليات جارية تحدد، على أساس تشاركي وتشاوري، المعايير الأساسية المتعلقة بوجود ظـــروف سياســـاتية ومؤسسية عامة تفضي إلى الاستخدام الفعال للموارد من أجل خفض الفقر. ومن بين هذه المعايير توجـــد مجموعة تستخدم لتحديد الأهلية القطرية لتخفيف الديون وفقا لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

4 إضـــافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المعايير السياساتية والمؤسسية الوطنية عند تخصيص الموارد، فإن الصندوق يتناول أيضا القضايا المؤسســـية والسياســـاتية الدولية والإقليمية في حواراته وسياساته، مثال ذلك أثر نظام التجارة الدولي على الفرص المتاحة للنهوض بأصحاب الحيازات الصغيرة وبرنامج منح المساعدة التقنية.

(ولـــتحديد أهلية الحصول على المساعدة من مرفق النمو لخفض الفقر التابع لصندوق النقد الدولي) وكذلك، على وجه الـــتحديد، المعايـــير المستخدمة في تحديد مدى تقبل وثائق استراتيجية خفض الفقر كمنطلق لتنفيذ حزمة من إجراءات خفض الديون. ويشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بتوجيهات من الهيئتين الرئاسيتين، اشتراكا كاملا في مبادرة الديـــون ويلتزم بالشروط المتفق عليها (الواقع أن الهيئتين الرئاسيتين طلبتا من الصندوق عدم المطالبة بالوفاء بشروط إضافية يختص هو بها) ويساعد في تخفيف عبء الديون على هذا الأساس.

24 – لأغـــراض تقديـــر البيـــئة السياساتية والمؤسسية العامة التي تؤثر في خفض الفقر في سياق نظام تخصيص الموارد في الصندوق على أساس الأداء، فإن وجود استراتيجيات متفق بشأنها للحد من الفقر وما يرتبط بها من معايير لاتخـــاذ القرار يمكن في حد ذاته أن يشكل دليلا على الأحوال القطرية المناسبة بما يتمشى مع ما توصل إليه المجتمع الدولـــي من توافق في الآراء. ويتخذ الصندوق خطوات فعالة لزيادة مشاركته في استراتيجيات الحد من الفقر (بما في ذلـــك تنفيذها) ولكنه يجري تقديرات مستقلة فقط في البلدان التي لا توجد لديها استراتيجية للحد من الفقر (التي تعرف بأنها أداة متفق بشأنها لإطلاق المساعدات الدولية مثل مبادرة تخفيف الديون ومرفق النمو لخفض الفقر). وحتى يتعامل الصـــندوق مـــع هـــذه الحـــالات ســـيحدد 'السياسة المواتية' المشتركة وعناصر "البيئة "المؤسسية" المتفق بشأنها في استراتيجيات الحد من الفقر (ومعايير اتخاذ القرار ذات الصلة) والمطبقة في جهات أخرى، وباستخدام هذه المعايير في تقديـــر مـــدى وجود السياسات المناسبة (أي وجود مجموعة مناسبة من التزامات وخطط خفض الفقر والتنمية الريفية) والظروف المؤسسية لمدخل "البيئة العريضة" في تقرير المخصصات للبلدان التي ليس لديها استراتيجية للحد من الفقر. وسوف يأخذ التقدير شكل إحراز 'درجات' إجمالية (لأغراض اتخاذ القرار بشأن تخصيص الموارد).

25 – وأما النهج البديل الآخر فهو أن يقوم الصندوق بتبني نظام "الدرجات" الذي تتبعه المؤسسة الدولية للتنمية كما هـــو وارد في تقديراتها السياساتية والمؤسسة للبلدان المعنية كأساس لوضع "الدرجات" للبنية السياساتية والمؤسسية التي تؤثـــر علـــى خفـــض الفقـــر، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال وجود حاجة لاستعراض سلم الدرجات في إطار النظام الإجمالي "لإضفاء الأوزان" الذي سيستخدمه الصندوق في توليد الأساس لاحتساب مخصصات الموارد.

26 – **البيـــئة السياســـاتية والمؤسسية القطاعية المتعلقة خصوصا بخفض الفقر الريفي.** يتمتع الصندوق في هذا المجال بميزة نسبية في تقدير الأداء بفضل ما اكتسبه من خبرة خاصة في التعامل مع هذه القضايا استراتيجيا وتشغيليا. كمـــا أن الصـــندوق طـــبق ضما معايير للأداء في هذا المجال في الإطار الاستراتيجي. (أنظر الإطار) كما أنه يتولى بانـــتظام تقديـــر الأوضاع القطرية في ضوء هذه المعايير، فضلا عن تحديد أهميتها النسبية على مستوى كل وثيقة من وثـــائق الفرص الاستراتيجية القطرية. وبالإضافة إلى ذلك يولي الصندوق اهتماما خاصا لهذا المجال لدى إعداد الملف الرئيســـي الـــذي يمـــثل العمود الفقري التحليلي والمعلوماتي لدورة المشروعات. وترتهن وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية بموافقة الإدارة العليا للصندوق عليها ويجري عرض بعض هذه الوثائق المختارة على المجلس التنفيذي سنويا.

27 – من المقترح (i) أن تشكل معايير الأداء المتعلقة بالبيئة السياساتية والمؤسسية القطاعية التي تؤثر خصوصا في خفـــض الفقر الريفي والمعبر عنها في الإطار الاستراتيجي الأساس الذي يقوم عليه تحديد مرتبة البلد في جدول التقدير – بعد وضع المؤشرات العامة للأداء في كل مجال استراتيجي موضوعي (بالاعتماد بقدر الإمكان على البيانات المتاحة بشـــكل عـــام)؛ (ii) يجـــب أن يشكل هذا الجدول جزءا من جميع وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (iii) أن يكون المحـــتوى هـــو أســـاس "الدرجة" الإجمالية المتفق بشأنها؛ (iv) أن تستخدم هذه "الدرجة" كعامل في تحديد مخصصات

الموارد للبلد المعني. وفي ضوء استهداف الصندوق للقيام بدور حافز قوي فلن يقتصر التقدير على الأداء من حيث ما تحقق حتى تاريخه من إنجازات وإنما سيشمل استعداد الحكومات والتزامها بالمشاركة في عملية التغيير الفعلي مع فقراء الريف والصندوق وأصحاب الشأن الآخرين.

28 - **القضايا المؤسسية التي تؤثر في قدرة المشروعات والبرامج على إدارة الموارد لتحقيق أثر فعال على خفض الفقر الريفي**. تتضمن التقارير الحالية عن الوضع الخاص بالمشروعات القضايا المؤسسية المتعلقة بتنفيذ المشروعات/البرامج إلى جانب بعض البيانات عن أثر المشروعات. وسوف يستوفى الصندوق، بالمشاركة مع المؤسسات المتعاونة، التقارير المتعلقة بالقضايا المؤسسية بغرض توضيح مدى تأثير الظروف المؤسسية الوطنية، كما سيبذل جهودا أكبر للحصول على البيانات المتعلقة بالأثر في حينها. وبعد استعراض وتطوير مؤشرات الأداء المستخدمة حاليا في تقارير الصندوق عن وضع المشروعات (التي توضع بالمشاركة مع المؤسسات المتعاونة) فسوف يتضمن كشف القضايا القطرية المرفق بالاستعراض السنوي للحوافظ القطرية "درجة إجمالية" متفق بشأنها تعبر عن تقدير القضايا المؤسسية والأداء المتعلق بالأثر.

معايير الأداء البارزة التي أدرجت في *الإطار الاستراتيجي*
للصندوق للفترة 2002-2006

يـنظر إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق باعتباره جزءا من التزام عالمي شامل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيواصـل الصـندوق العمـل *على تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم* – حسب تصور الفقراء أنفسهم – بالتشـجيع علـى التنمية الاجتماعية والتكافؤ بين الجنسين وتوليد الدخل وتحسين الوضع التغذوي وتحقيق الاستدامة البيئـية والممارسـة الصالحة للسلطات. ويتضمن ذلك، بصورة ملموسة، تطوير وتدعيم منظمات الفقراء لمواجهة القضـايا التـي يحددونها باعتبارها قضايا بالغة الأهمية لهم، وزيادة الحصول على المعرفة حتى يمكن للفقراء أن يغتـنموا الفـرص المـتاحة والتغلـب علـى ما يواجههم من عقبات، وتوسيع نطاق تأثير الفقراء على المؤسسات والسياسـات العامـة؛ وتعزيز قدرتهم على المساومة في الأسواق. *وسوف تراعي هذه المبادئ عند تحديد الخيارات الاسـتراتيجية (التي تعبر عنها الاستراتيجيات الإقليمية والقطرية والمفاهيمية، وأنشطة المنح والقروض، والمشاركة في إعداد وثائق استراتيجيات خفض الفقر وحوار السياسات واختيار* الشركاء الإنمائيين).

وسـيركز الصندوق استثماراته وجهوده في مجال إدارة المعرفة والبحوث، كما سيركز الحوار السياساتي ومناصرة المسـتهدفين مـنه، علـى بلـوغ ثلاث أهداف استراتيجية هي: *تعزيز إمكانات فقراء الريف ومنظماتهم، وتحسين الحصـول المتكافئ على التكنولوجيا والموارد الطبيعية الإنتاجية، وزيادة الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية*. وسيولي الصندوق اهتماما كبيرا لمختلف الفرص والقيود التي تواجه الرجال والنساء ولمصادر ضعفهم وطرق زيادة قدرتهم على مواجهة الظروف.

مـن المفهـوم ضمنا أن معيار الأداء فيما يتعلق بالبيئة والقطاعية السياساتية والمؤسسية هو المدى الذي وصل إليه الـبلد المعني في إيجاد، أو في إبداء التزام ملموس على نيته إيجاد، ظروف سياساتية ومؤسسية تؤدي إلى بلوغ هذه الأهداف. وينبغي للأداء القطري في كل من هذه المجالات أن يؤثر في تقدير الأداء القطاعي الإجمالي طالما أن كل مجال بعينه يرتبط بقضية خفض الفقر الريفي. ويختلف هذا الأمر بين حالة وأخرى على النحو الذي عبر عنه قرار الصـندوق بوضـع الإطار الاستراتيجي وفقا للطابع المميز للاستراتيجيات الإقليمية وفي السياق التفصيلي لصياغة وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية.

29 – إن الـنقطة المـثارة أعلاه تستند إلى، وتدخل التحسينات عند الضرورة على، الأساليب المستخدمة حاليا في عملـيات التحلـيل القطـرية والقطاعية وتحليل المشروعات/البرامج بهدف التوصل إلى "درجات" إجمالية بسيطة عن مسـتوى الأداء لإدخالها في الصياغة المستخدمة لتحديد تخصيص الموارد للبلدان. ونظرا للطبيعية النوعية لجزء كبير من المعلومات سوف يتم تجميع هذه "الدرجات" والتعبير عنها حسب الاقتضاء، في عدد قليل وعريض من فئات الأداء (مـثل فـائق، وجـيد، وعـادي، ويتطلـب تحسينه، وغير مجد). وستجمع هذه الدرجات مع الدرجات التي تعبر عن الاحتـياجات القطـرية. كمـا أن تطوير وتشغيل هذه الآلية يتطلب التطوير والتطبيق الواضح للقواعد الخاصة بتقدير وتحديـد أوزان عوامـل الاحتـياجات لدى احتساب مخصصات الموارد للبلد المعنى، مثل مدى وعمق الفقر الريفي، ومسـتوى المـوارد الوطنـية، وهلم جرا. وهذا التحليل القائم على 'أساس الاحتياجات' هو الذي تحدد المخصصات

الإقليمـــية الحالـــية في ضوئه ويمكن إدراجه في نظام أكثر شمولا لتخصيص الموارد يجمع بين الاحتياجات ومستوى الأداء.

تحديات الأهداف الاستراتيجية

30 - لـــيس الهـــدف هو وضع استحقاقات مقررة سلفا وإنما هو تقديم الدعم لتعظيم أثرها في استغلال فرص محلية معيـــنة لـــدى ظهورهـــا وذلـــك بضمان إعطاء *أهمية خاصة لاستغلال الفرص في البلدان التي تشير الظروف العامة والقطاعـــية وإدارة المشروعات/البرامج وتنفيذها فيها إلى إمكانية تحقيق أثر كبير يتسم بالاستدامة والقابلية للتكرار لكل وحدة نقدية استثمارية*.

31 - يجب ألا تأخذ المخصصات المحتسبة شكل مستويات إقراضية ملزمة، بل ينبغي أن تكون في شكل أرقام يمكن الالـــتزام بهـــا لـــبلد بعينه في إطار الفترة البرنامجية (يقترح أن تكون مدتها ثلاث سنوات) على أساس الفهم بأن الرقم الفعلي الملتزم به لهذا البلد يرتهن بظهور فرص الاستثمار المحلي لخفض الفقر بدرجة كبيرة ومستدامة (في المجالات المحددة في الإطار الاستراتيجي الحالي) وذلك بتقديم عدد من القروض يتفق وطبيعة هذه الفرص (أنظر الشكل رقم 2). ومـــن الناحـــية العملية يمكن التعبير عن المخصصات القطرية بشكل أفضل، ليس من حيث تحديد أرقام دقيقة، بل من حيث تحديد غايات مستهدفة تدور حول أرقام محسوبة.

الشكل رقم 2: ترجمة مخصصات الموارد القطرية إلى دورة برنامجية ثلاثية السنوات

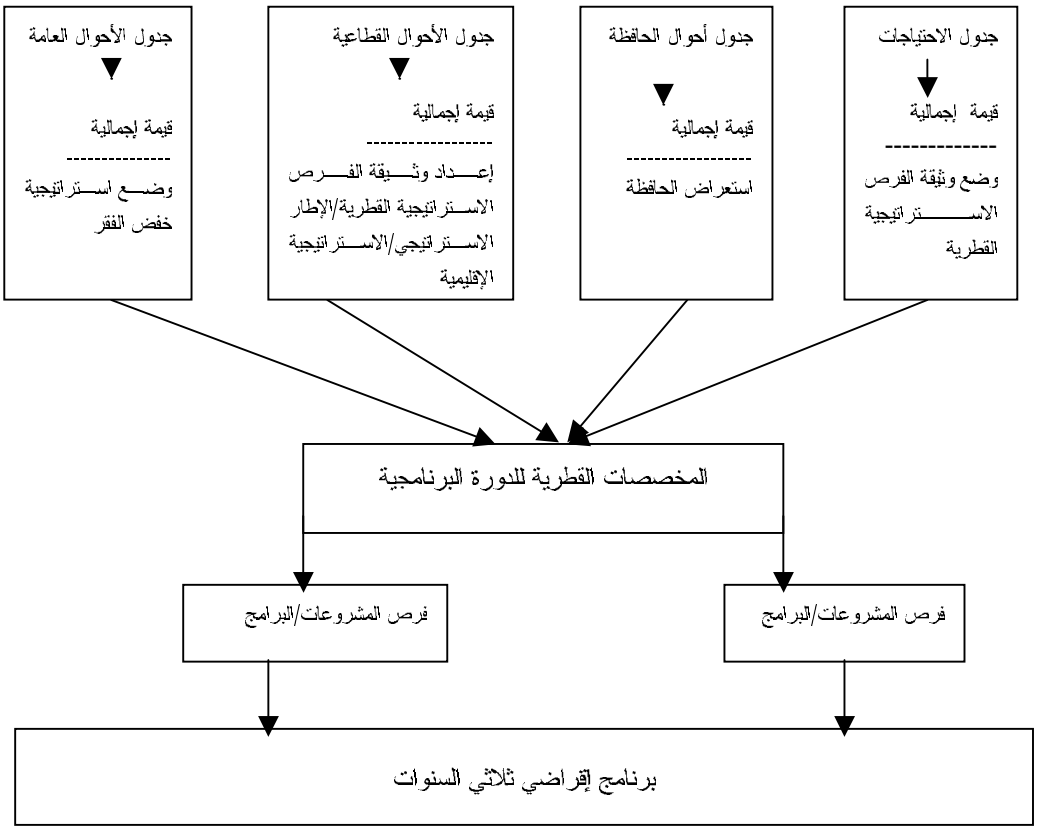

32 - وبعبارة أخرى من المقترح ألا يكون شكل مخصصات الموارد القطرية هو منح "حصة" من موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات (للقروض) خلال الفترة البرنامجية وإنما ينبغي أن تأخذ شكل المخصصات الدليلية لكل بلد بما يعبر عن مستوى الأداء والمعايير الأخرى والتي يمكن الالتزام بها خلال الفترة البرنامجية. وبذلك يمثل البرنامج الإقراضي المقرر مزيجا من قروض المشروعات/البرامج ويدخل مجموع قيمتها ضمن المغلف العام للموارد المتاحة لعقد الالتزامات خلال الفترة البرنامجية، على ألا يتجاوز مجموع الالتزامات المقدمة لبلد ما مخصص هذا البلد في إطار الفترة البرنامجية.

33 - معنى ما تقدم هو أن القروض لن تقدم إلى جميع البلدان خلال كل دورة من الدورات البرنامجية ولن تحصل جميع البلدان على قروض يعادل مجموع قيمتها مخصصات كل منها[5]. وستتاح الفرصة للمجلس التنفيذي لاستعراض الاقتراحات التفصيلية للالتزام بالقروض في إطار هذا النظام من خلال إدماج برنامج الإقراض الدليلي ثلاثي السنوات في خطط العمل والميزانيات السنوية للصندوق التي تعرض على المجلس التنفيذي لإقرارها. والواقع أن إدخال بلد ما في برنامج الإقراض الدليلي ثلاثي السنوات إنما يعبر عن نتائج عملية شاملة لتصنيف البلد من حيث مستوى الأداء وكذلك عن الأحكام الخاصة للدعم الموجه إلى البلدان ذات الأداء السيء لتحسين السياق السياساتي والمؤسسي العام والقطاعي من أجل خفض الفقر الريفي. (استجابة لبعض الفرص المحددة بوضوح كما هو الحال مثلا في الأوضاع التي تعقب النزاعات والتي تخصص لها المؤسسة الدولية للتنمية موارد خاصة).

سادسا – الخطوات التالية

34 - يقترح الصندوق وضع وتنفيذ نظام شفاف وتوقعي لتخصيص الموارد على أساس مستوى الأداء وفقا للمبادئ المبينة أعلاه. ويمكن تنفيذ هذا النظام عندما يكون جاهزا للعمل بشكل متناسق ودقيق.

35 - يتطلب ذلك ما يلي:

- اما استخدام نظم فرعية لتسجيل الوضع الخاص بالاستراتيجيات القطرية لخفض الفقر واستنباط المبادئ الأساسية لهذه الاستراتيجيات وتقييم أداء البلدان غير المشمولة بمبادرة الديون/مرفق النمو لخفض الفقر في ضوء هذه المبادئ وتسجيل "درجات" مستوى الأداء وتدريب الموظفين المعنيين على استخدامه؛ أو مواءمة التقييمات القطرية السياسية والمؤسسية التي تقوم بها المؤسسة الدولية للتنمية لاستخدامها كأساس لوضع "درجات" للبيئة السياساتية والمؤسسية العامة في البلد المعني التي تؤثر على خفض الفقر؛
- وضع إطار استراتيجي/جدول تقدير قطري قائم على الاستراتيجية الإقليمية ووضع طرق من أجل (i) تقدير الأداء القطري (في"قطاع" التنمية المواتي لفقراء الريف) على أساس هذا الجدول؛ (ii) تسجيل درجات مستوى الأداء بانتظام؛ (iii) تدريب الموظفين المعنيين على استخدامه؛

5 الجزء الأكبر من التزامات الصندوق يأخذ شكل قروض فردية للمشروعات. لا تبدي جميع البلدان رغبة في الحصول على قرض من الصندوق لمشروع محدد، لاسيما البلدان المؤهلة للحصول على القروض غير الميسرة فقط. فضلا عن ذلك قد يكون المخصص الدليلي لفترة الثلاث سنوات غير كاف لتمويل مشروع مثالي. وأخيرا، لا تستطيع ميزانية الصندوق أن تغطي تكاليف الإعداد والإشراف على مشروعات جميع البلدان الأعضاء المؤهلة في أي فترة من فترات السنوات الثلاث. كل ذلك يشير إلى أن دور النظام المرتبط بالأداء في تحديد المخصصات الدليلية ينبغي ألا يكون هو *اقتسام* الموارد بل *تحديد أولوياتها*.

- وضـــع معايـــير لتسجيل درجة الأداء على مستوى تنفيذ الحافظة القطرية وأثرها ووضع طريقة لتجميع الدرجات في أداة قياسية واحدة وتدريب الموظفين المعنيين على استخدامها؛
- وضـــع مجموعة من "الأوزان" النسبية لكل مقياس موحد من مقاييس الأداء يعكس أهميتها النسبية لتحقيق الأثر المنشود في مجال خفض الفقر الريفي، ووضع تحديد واضح لأوزان مؤشر الاحتياجات وعناصره الفرعية؛
- وضـــع إجـــراءات شـــفافة وبسيطة لترجمة نظام "النقاط" التي تحرزها البلدان لدى تحديد المخصصات القطرية (على النحو المبين أعلاه) إلى قيمة نقدية؛
- وضع مجموعة من شروط المتغيرات (لإضفاء المرونة على الاستجابة للظروف غير العادية)؛
- إرساء عمليات شاملة للصندوق ضمانا لاتساق وشفافية عمليات التقدير وتحديد المستويات؛
- إعـــداد شكل من أشكال عرض للبرامج الافتراضية المتواصلة ثلاثية السنوات بما يحترم ويعبر عما ذكر آنفا؛
- إجراء استعراض شامل للمتطلبات البشرية والمالية وتعبئتها لدعم إنشاء هذا النظام وتنفيذه.

36 – مـــن بين العمليات الحيوية التي تتجاوز التحديد والقياس والأوزان المتعلقة بالأداء هي استنباط القيم النقدية من هذه الأوزان. والهدف الرئيسي من ذلك هو ضمان حصول ذوي الأداء الجيد، إذا تساوت جميع العناصر الأخرى بينهم علـــى الـــنحو المبين أعلاه، على موارد أكبر وحصول أصحاب الأداء السيئ على موارد أقل نسبيا (في مختلف أنواع الـــبرامج والمشروعات). هنالك طرق عديدة للقيام بذلك ومن بينها نهج عام يعكس التركيز القطاعي للصندوق وآليات الـــتعاون التـــي يتبعها، مع بقائه متسقا مع النهج الذي تتبناه وتنفذه المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي. ويـــنص هـــذا الـــنهج علـــى تحديـــد الدرجـــات الإفرادية الإجمالية لجميع البلدان المعنية (المستقاة من درجات الأداء والاحتـــياجات) فـــي أي فـــترة معينة تمتد لثلاث سنوات؛ بحيث تأخذ المخصصات القطرية شكل تقسيم الموارد المقدر توافرها في فترة السنوات الثلاث هذه على البلدان المدرجة في البرنامج ثلاثي السنوات (أنظر الفترة 32) حسب درجتها النسبية.

37 – يبين الجدول المدرج أدناه طريقة من الطرق العديدة الممكنة لاحتساب الموارد على هذا الأساس وهو بعرض الأثـــر القـــوي الـــذي يمكن لمؤشرات الأداء أن تتمتع به على مخصصات البلدان. وكما هو واضح، فيمكن لاختلافات بســـيطة في منهجيات التصنيف حسب الدرجات وجمعها أن تؤدي إلى نتائج حسابية هامة. وبناء عليه فإن هذا الجدول (الذي يشمل عددا أقل من البلدان والموارد المدرجة في الاحتساب "الكامل" للموارد) إنما هو مدرجة لأغراض التوضيح فقـــط وليس المقصود منه التعبير عن توصيات الأمانة التي لا توضح إلا بعد التشاور الكامل مع المعنيين ذوي الشأن. وكمـــا أسلفنا سابقا، ففي نهاية المطاف ولأغراض تشغيلية فقد ينعكس هذا النهج في جملة من البلدان المستهدفة ضمن فترة برنامجيه معينة.

المخطط المقترض لتخصيص الموارد للبلدان التي تدرج في
برنامج ثلاثي السنوات لتقسيم الموارد

البلد	جدول الاحتياجات	الأداء العام	الأداء القطاعي	أداء الحافظة	الجدول الإجمالي	القيمة الدولارية للوحدة (بالمليون)	الالتزام الدليلي بالموارد
ألف	2,00	0,75	1,00	1,25	1,88	27,76	52,05
باء	2,50	1,00	0,75	0,75	1,41	27,76	39,04
جيم	2,50	1,00	0,50	0,75	0,94	27,76	26,03
دال	2,00	1,00	1,50	1,25	3,75	27,76	104,11
هاء	1,80	0,50	0,50	1,00	0,45	27,76	12,49
واو	1,00	0,50	1,50	1,00	0,75	27,76	20,82
زاي	2,00	1,00	0,75	0,75	1,13	27,76	31,23
حاء	1,00	0,75	0,70	0,50	0,26	27,76	7,29
طاي	2,00	0,50	0,50	0,50	0,25	27,76	6,94
							300,00
مجموع الدرجات					10,81		
الموارد المتاحة للقروض							300,00

ملحوظـــة: تقـــدر الموارد المتاحة للقروض مسبقا (على أساس الحصة الإقليمية من مجموع الموارد المتاحة المقدرة للقروض) ويحتسب الجدول القطري الإجمالي على أساس المضاعف المشترك لجدول الاحتـــياجات (الـــذي يـــتم التوصل اليه حسب قواعد الحدود العليا والدنيا) وجدول قياس الأداء العام وجـــدول قـــياس الأداء القطاعي وجدول قياس أداء الحافظة، وقد حددت القيمة القصوى لجدول الأداء العـــام هنا على أساس رقم 1 كما يبين الجدول القيمة "القياسية" لجداول الأداء القطاعي وأداء الحافظة عـــند رقـــم 1 أيضـــا وتحتسب القيمة الدولارية للوحدة بقسمة مجموع الموارد المتاحة للقروض على مجموع درجات الجدول القطري الإجمالي.

38 - ســـوف يرتـــبط تنفيذ هذا النظام ارتباطا وثيقا بعرض برنامج إقراضي مدته ثلاث سنوات متصلة كجزء من خطـــة عمل الصندوق. وسيعرض هذا البرنامج أولا على المجلس التنفيذي لاستعراضه في سبتمبر/أيلول من كل عام. وفـــي ضـــوء الوقـــت المطلـــوب لإعداد النظام، من المقترح طرحه كمساندة للوثيقة المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية وبرنامج العمل التي ستعرض على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2003. ومن المقترح أن يبدأ التنفيذ الكامل للنظام، بما في ذلك الحصول على المعلومات عن عملية التصنيف بحسب الدرجات ومنهجيتها، في عام 2004.